Āfāq al-Hidārah al-Islamiyyah

A Biannual Journal on the Horizons of Islamic Humanities

Issue No. 10, Spring 2002 and Summer 2002

- **Publisher:** Institute for Humanities and Cultural Studies (IHCS)
- **Director:** Prof. Mehdi Golshani
- **Editor-in-Chief:** Dr. Sadiq Ainawand
- **Issue Editor:** M. Kaiss Al-Kaiss
- **Production Manager:** Rahmatollah Rahmatpour

ISSN 1562-6822

Mailing address

Afāq al-Hidārah al-Islamiyyah
Institute for Humanities and Cultural Studies (IHCS)
P. O. Box: 14155-6419, Tehran 14374, Iran
Tel: 98-21-8046891–3
Fax: 98-21-8036317
1. E-mail afaq@ihcs.ac.ir
2. E-mail Al Kaiss@ihcs.ac.ir

ĀFĀQ AL–HIḌĀRAH AL–ISLAMIYYAH is a biannual journal published by the Institute for Humanities and Cultural Studies. The authors assume responsibility for their views expressed here. Articles and photographs may be reproduced provided that ĀFĀQ AL–HIḌĀRAH AL–ISLAMIYYAH is cited.

آفاق الحضارة الإسلامية

دکتر سید حسین میر جلیلی

تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والدراسات الثقافيّة
عددان في السنة (نصف سنويّة)
العدد العاشر، السنة الخامسة، ١٥ رجب ١٤٢٣ هـ.
مهر ١٣٨١ هـ. ش / أيلول ٢٠٠٢ م

رقم المنشور القياسي الدولي ٦٨٢٢ ـ ١٥٦٢

▣ المدير المسؤول: الدكتور مهدي گلشني (رئيس معهد العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية)
▣ تحت اشراف هيئة استشاريّة
▣ رئيس التحرير: الدكتور صادق آئينه‌وند
▣ مدير الحرير: قيس آل قيس
▣ مدير النشر: رحمت الله رحمت پور
▣ المطبوع: ١٠٠٠ نسخة
▣ المشرف الفني على الطباعة: سيد إبراهيم سيد علي
▣ المطبعة: شركة طباعة فرشيوه
▣ الثمن: ٣٥٠٠ ريال
▣ الاشتراك السنوي: ٧٠٠٠ ريال
▣ العنوان: الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة
طهران، شارع كردستان، رقم ٦٤، الرقم البريدى ١٤٣٧٤
▣ الهاتف: طهران ٨٠٥٣٩٣٤ و ٨٠٣٦٣٢٠ و ٣ـ٨٠٤٦٨٩١ الفاكس: طهران ٨٠٣٦٣١٧
Email afaq @ ihcs.ac.ir
Email Al Kaiss @ ihcs.ac.ir

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

معالم المدرستين في الاقتصاد الإسلامي

الدكتور سيد حسين ميرجليلي
أستاذ مساعد بكليّة الاقتصاد
ومساعد الشؤون التعليميّة
بمعهد العلوم الإنسانية والدراسات
الثقافية

المستخلص

المدرستان صاحبتا الفكرة في الاقتصاد الإسلامي هما:

- مدرسة الفقه الاقتصادي
- مدرسة الأدب الاقتصادي

وأهمّ معالم هاتين المدرستين تظهر في خلافهما، في:

- تعريف الاقتصاد الإسلامي.
- الموضوعات المطروحة.
- الاختصاص الدراسي لأصحاب المدرستين.
- الآثار والمنهج.

مدرسة الفقه الاقتصادي: لها تراث ضخم لكنّ تطورها بطيء، ولا يشمل كلّ جوانب الحياة الاقتصاديّة.

أمّا مدرسة الأدب الاقتصادي: فتطورها سريع لكنّ، لا أصالة لها في صياغة الأمور

صياغة إسلامية (Islamization).

١ ـ المقدّمة:

كلمة الاقتصاد كلمة ذات تاريخ طويل في التفكير الإنساني وتتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها من جوانب مختلفة.

الاقتصاد الرأسمالي ـ الاقتصاد الإشتراكي ـ الاقتصاد المختلط (mixed) ـ والاقتصاد الإسلامي. كلّ واحد يفسر الحياة الاقتصادية من منظار يختلف عن الآخر. حتى نرى في كلّ واحد منهما وجهات نظر مختلفة، ولو كانا في إطار واحد.

وبناء على هذه نشاهد لكلّ اقتصاد مدارس فكرية (Schools of thought) يتميز بها عن المدارس الأخرى.

مثلاً في الاقتصاد الرأسمالي هناك مدارس، أهمها:

- المدرسة الكلاسيكية.
- المدرسة النيوكلاسيكية
- مدرسة كينزي.

أما الاقتصاد الإسلامي فلم يتطرق الباحثون إلى مدارس (حسب اعتقادي) إلى عصرنا الراهن ونعرض في هذا المقال المدارس الفكرية في الاقتصاد الإسلامي مع بيان ملامحها ومعالمها.

٢ ـ تراث الاقتصاد الإسلامي والجهود التي بُذلت في هذا المظمار:

تطور الاقتصاد الإسلامي خلال القرون الماضية، وبدأ الباحثون في هذا المجال نشاطاتهم العلمية منذ القرن الثاني من الهجرة النبوية واستمرت إلى يومنا هذا. فكان «أبو يوسف»، «الماوردي»، والقاسم بن سلام، ومرتضى الأنصاري، والسيد محمد باقر الصدر، وابن خلدون، وعدد غفير من الاقتصاديين الجامعيين قد شاركوا في نتاج الأدب الاقتصادي

الواسع بشتّى جوانبه.

وقد أصبح علم الاقتصاد المتعارف كعلم مستقل في عقد سنة ١٨٩٠ م، وبعد انتشار كتاب «أصول علم الاقتصاد» تأليف «الفرد مارشال» واستمر الاتّساع في هذا المجال مذ ذلك العقد.

أمّا أدب الاقتصاد الإسلامي فبدأ بعد الحرب العالمية الثانية يظهر بشكل يلائم المستحدثات الجارية في عالم الاقتصاد والأدب الاقتصادي الجديد. حيث انعقد أوّل مؤتمر للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرّمة عام ١٩٧٦ م. كما لعبت المؤسسات التي أُنشأت في هذا المجال دوراً فعالاً، ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى بعضها:

- مؤسسة العلماء لاجتماع المسلمين (في الولايات المتحدة ـ سنة ١٩٧٢ م).
- المجمع الإسلامي (Foundation)، (في انكلترا ـ سنة ١٩٧٣ م).
- مكتب دراسة الاقتصاد الإسلامي (في بنغلادش ـ سنة ١٩٧٦ م).
- مركز بحوث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز (في السعودية ـ سنة ١٩٧٧ م).
- المؤسسة الدولية للفكر الإسلامي (في الولايات المتحدة ـ سنة ١٩٨١ م).
- مؤسسة البحوث والدراسات الدولية للفكر الإسلامي (IRTI) التابعة للبنك الإسلامي للتنمية (I.D.B)، (في سنة ١٩٨٣ م).
- المؤسسة الدولية للاقتصاد الإسلامي (في الباكستان، سنة ١٩٨٣).
- كلية الاقتصاد في الجامعة الدولية الإسلامية (في ماليزيا، سنة ١٩٨٣ م)[1].
- كلية الاقتصاد ومركز دراسات الاقتصاد الإسلامي (في جامعة الإمام الصادق (ع) بطهران ـ ايران ـ سنة ١٩٩٠ م).

٣ ـ المدرسة الفقهية الاقتصادية:

أهم معالم هذه المدرسة تظهر في:

- تعريف الاقتصاد الإسلامي.

- الموضوعات المطروحة.
- أصحاب المدرسة.
- الآثار والمنهج.

أ ـ تعريف الاقتصاد الإسلامي:

بدأت المدرسة الفقهية الاقتصادية نشاطها من القرن الثاني الهجري واستمرت إلى يومنا هذا، وهي تنظر إلى الموضوعات الاقتصادية من منطلق الأحكام الفقهية، ولهذا تُعرَّف الاقتصاد الإسلامي بأنه: العلمُ بالأحكام الشرعية العلمية عن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وانفاقه وأوجه تنميته.

«بالشرعيّة»: يخرّج العلوم العقلية والتجريبية وما وضعه البشر من الاقتصاد الوضعي.

«وفيما ينظم كسب المال»: يخرّج الأحكام الفقهية الأخرى والتي لا علاقة لها بالجوانب الاقتصادية.

أما أحكم الاقتصاد الإسلامي فهي على نوعين:

- الأحكام الثابتة
- الأحكام المتغيرة

الأحكام الثابتة: هي ما كانت أحكامها من أدلة قطعية.

الأحكام المتغيرة: هي ما لم تكن أدلتها قطعية.

فيجوز لولي الأمر المجتهد أن يختار من الأحكام ما يراه مناسباً في ضوء مستجدات الحياة، كما له الرجوع عنه إذا رأى المصلحة في غيره، ويجب على الناس العمل بها لكونها مستنبطة من اجتهاد علمي صحيح في ضوء الأسس الفقهية.[٢]

ب ـ الموضوعات المطروحة:

أهم الموضوعات المطروحة على بساط البحث في «المدرسة الفقهية الاقتصادية» هي:

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

البيع ـ الهبة ـ الوقف ـ الزكاة ـ الخمس ـ القرض ـ الرهن ـ الاجارة ـ المشاركة ـ المضاربة ـ المزارعة ـ المساقاة ـ الوكالة ـ العُجالة ـ الشفعة ـ الغصب ـ إحياء الموات ـ الإرث ـ الحسبة ـ الإحتكار ـ التسعير.

جـ ـ أصحاب المدرسة:

أصحاب هذه المدرسة، هم فقهاء المدارس الإسلامية والجامعيون في كليّات الفقه (والشريعة) والعلوم الإسلامية.

د ـ الآثار:

أهم الآثار التي كُتبت وفقاً لملامح هذه المدرسة هي:

• كتاب الخراج ـ للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم[٣] (١١٣ ـ ١٨٢ هـ. ق / ٨٠٣ م)، كان أبو يوسف هذا فقيهاً في العصر العباسي زمن خلافة هارون الرشيد، وكتاب الخراج هذا يضم مجموعة من الآراء الفقهية الاقتصادية ويعتبر أوّل كتاب فقهي اقتصادي حيث تكلّم فيه عن كيفية تقسيم الغنائم، وعن الضرائب بشكل عام، والخراج خاصة، بالإضافة إلى الزكاة والأنفال ومعدل الضرائب الحكومية.

• كتاب الأموال ـ لأبي عبيد القاسم بن سلام[٤] (٢٢٤ ـ ١٥٧ هـ. ق / ٧٧٨ م)، تكلّم فيه عن واجبات الحكومة بالنسبة للرعيّة، والحقوق المالية للشعب والحكومة، وأنواع الضرائب الشرعية والعرفيّة والزكاة، ولشموله على الآراء الفقهية الاقتصادية اعتبر جامعاً إلى تلك الفترة الزمنية (أي بداية القرن الثالث الهجري).

• كتاب الأحكام السلطانية ـ لعليّ بن محمد الماورديّ[٥] (٣٦٤ ـ ٤٥٠ هـ. ق / ١٠٥٨ م) كان أقضى القُضاة في أيام القائم بأمر الله العباسي، تكلّم في كتابه هذا عن التخطيط ورقابة الدولة، وجباية الزكاة، وأنواع المال، والزراعة، والمناجم، وأنواع الضرائب الشرعية والعرفيّة، والقرض، والعمل والعمّال.

• كتاب المكاسب ـ للعلّامة الشيخ الأنصاري (مرتضى بن محمد أمين الدزفولي النجفي) المتوفى رحمه الله سنة ١٢٨١ هـ. ق / ١٩٠٢ م)[٦]، تكلّم فيه عن ثلاثة مواضيع فقهية اقتصادية، وهي:

أ ـ المكاسب المحرّمة.

ب ـ البيع.

جـ ـ الخيارات.

وكتاب المكاسب هذا كتاب دراسيّ يُدرّس في الحوزات العلميّة الشيعيّة.

• كتاب البنك اللاربوي في الإسلام ـ للسيد محمد باقر الصدر[٧]. تكلّم فيه عن العمليات المصرفيّة اللاربوية وبدائلها من العقود الإسلامية، كالمضاربة والمشاركة وسائر العقود الفقهية. وقد عالج المؤلف في كتابه هذا كافة العمليات المصرفيّة معالجة فقهية.

• كتاب اقتصادنا ـ للسيد محمد باقر الصدر أيضاً[٨]. ولهذا الكتاب مكان الصدارة في بيان منهج المدرسة الفقهية الاقتصادية. تناول فيه المؤلف البحث عن الرأسمالية والاشتراكية، كما ناقش الاقتصاد الإسلامي في معالمه الرئيسية، وعملية اكتشاف المذهب الاقتصادي، ونظرية توزيع ما قبل الانتاج، ونظرية توزيع ما بعد الانتاج، ونظرية الانتاج ومسؤولية الدولة في الاقتصاد الإسلامي.

هـ ـ المنهج:

منهج أصحاب المدرسة الفقهية الاقتصادية هو منهج الاجتهاد المصطلح فقهياً، ويعتقدون أنّ الاجتهاد يمثل المصدر المتجدد القادر على مدّ النظرية الإسلامية بالحياة المتجددة عن طريق معالجة السياسات الاقتصادية المعاصرة التي تفرضها التطورات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تفرض نفسها اليوم على المجتمع الإسلامي من خلال أسس إسلامية تضع المنطلقات الفكرية وتترك للإجتهاد دور التطبيق العملي بما ينسجم مع الحاجات المعاصرة.[٩]

في هذا المنهج، تكون مصادر المعرفة للاقتصاد الإسلامي (وفقاً للفقه الشيعيّ) عبارة

عن: «الكتاب ـ السُنّة ـ الاجماع ـ العقل»، ومنهج معرفة الاقتصاد الإسلامي كما ذكرنا ـ بقاً هو «الاجتهاد»[١٠].

ووفقاً لمنهج هذه المدرسة تكون العملية التي يمارسها الباحث في الاقتصاد الإسلامي هي عملية اكتشاف مستنبطة من أحكام الإسلام.[١١]

فحين يتناول الباحث مجموعة من أحكام الإسلام يجب أن لا يكتفي بعرض أو فحص كلّ حكم من تلك الأحكام بصور مستقلّة، لأن عملية الترابط بين الأحكام عملية في غاية الأهمية. لذلك يقول السيد الصدر في مقدّمة كتابه «اقتصادنا»: «يؤكد الكُتّاب دائماً على الترابط بين أحكام الإسلام وهذا يعني: أنّها أحكام ارتباطية وضمنيّة بالمعنى الأصولي، حتى إذا عطل بعض تلك الأحكام سقطت سائر الأحكام الأخرى».

وإنّما يقصد من ذلك: إنّ الحكمة التي تُستهدف من وراء تلك الأحكام لا تحقّق كاملة دون أن يطبّق الإسلام بوصفه كُلّاً لا يتجزأ وإن وجب في واقع الحال امتثال كلّ حكم بقطع النظر عن امتثال حكم آخر أو عصيانه.[١٢]

الباحث يضع إلى صفّ الأحكام في عملية الاكتشاف، المفاهيم التي تشكّل جزءاً مهماً من الثقافة الإسلامية وتتصل بالحياة الاقتصاديّة.[١٣] إذن الذخيرة التي تملك الباحث في عملية الاكتشاف هي الأحكام والمفاهيم، فالمفاهيم الإسلامية تقوم بدور الاشعاع على النصوص التشريعية العامة أو بدور تموين الدولة بنوعية التشريعات الاقتصادية التي يجب أن تملأ بها منطقة الفراغ.

ومنطقة الفراغ في التشريع الإسلامي لها أهمية كبيرة، وقد ترك الإسلام مهمة ملئها إلى الدولة أو ولي الأمر يملأها وفقاً لمتطلبات الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي ومقتضياتها في كلّ زمان.[١٤]

٤ ـ مدرسة الأدب الاقتصادي:

أهم معالم هذه المدرسة تظهر في:

- تعريف الاقتصاد الإسلامي.

- الموضوعات المطروحة.
- أصحاب المدرسة.
- الآثار والمنهج.

أ ـ تعريف الاقتصاد الإسلامي:

مدرسة الأدب الاقتصادي ظهرت في القرن العشرين بعد ظهور الأدب الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي وإن كان المفكرون الإسلاميون بدأوها من القرون الماضية كابن خلدون و... ، إلّا أنّ ظهورها كمدرسة كان في القرن العشرين الميلادي.

وتعريف الاقتصاد الإسلامي في نظر أتباع هذه المدرسة هو: دراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي والمتعلق باستعمال الموارد النادرة والاستفادة منها في انتاج السلع والخدمات في إطار من السعي المجتمع نحو تحقيق عبودية الله ومرضاته[١٥]

ب ـ الموضوعات المطروحة:

أهم الموضوعات المطروحة هي:

في الاقتصاد الكلّي:

- نظرية الاستهلاك.
- نظرية الاستثمار.
- نظرية القطاع العام والمالية العامة.
- توازن الطلب الحقيقي الكلّي.
- توازن الطلب الكلي (القطاع النقدي).
- التوازن الكلّي للطلب الكلّي النقدي والحقيقي.
- التوازن في نموذج (IS-LM) والتنمية الاقتصادية.[١٦]

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

في الاقتصاد الجزئي:

أهم الموضوعات هي:

الحاجات ـ الموارد وندرتها النسبية ـ سلوك المستهلك والتدرج في الحاجات الإنسانية ـ سلوك المُنتج ـ العرض والطلب وتوازن الأسعار ـ التوازن العام ـ الدخل (التوزيع) ـ العمل والأُجرة ـ الربح والحصة في الربح ـ الدخل العائد من المملوكات: الريع (Rent) والإيجارات وحصص الربح ـ المنح (التحويلات) ـ تكاليف الانتاج وقانون الغلّة المتناقصة ـ تمويل المؤسسة وتكلفة رأس المال ـ تحليل المنفعة في سلوك المستهلك.[١٧]

جـ ـ أصحاب المدرسة:

أهمّ أصحاب هذه المدرسة هم علماء الاقتصاد الجامعيون.

د ـ الآثار:

أهمّ الآثار التي دُوِّنَت وفقاً لمبادئ هذه المدرسة، هي:

• مقدّمة ابن خلدون ـ لعبدالرحمن بن محمد المشهور بابن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨ هـ)، تكلّم فيها عن نظام الأسعار، قانون العرض والطلب، الاستهلاك والانتاج، دور النقود، رأس المال، تنمية عدد السكان (قبلَ مالتوس)، المالية العامة، الأدوار التجارية، تقسيم العمل (قبلَ اسميث)، القيمة (قبلَ ريكاردو)، النمو الاقتصادي ودور الدولة في الاقتصاد (قبل كينز).

ويعتقد «جوزف ـ سوموگي» أنّ ابن خلدون مُقدَّم على «دام سميث»، وهو رائد «علم الاقتصاد»[١٨].

• كتاب تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي ـ تأليف الأستاذ محمد نجاة الله صديقي، (١٩٩٦) يعتبر هذا المؤلف كتاب دراسي يضم ستة فصول، هي: الاقتصاد الجزئي ـ

الاقتصاد الكلّي ـ المالية العامة ـ الاقتصاد الدولي ـ التنمية الاقتصادية ـ النقود والبنك.

وقد تطرّق مؤلف هذا الأثر إلى ضرورة ادخال المفاهيم والقيم الإسلامية في دروس الاقتصاد، وذلك لأنّ الافتراضات السلوكية التي يتبناها علم الاقتصاد لا تتطابق بكاملها مع السلوك المطلوب في المسلم دينياً، الأمر الذي له آثار هامة على الاقتصاد الجزئي.

أمّا في الاقتصاد الكلّي فيقدم المؤلف السلوك الإسلامي في الاستهلاك والانتاج والسياسات الإسلامية للدولة. كما يناقش الإنفاق الحكومي في الدولة الإسلامية، ويقدم تقييماً للضرائب المعاصرة وأهمية الزكاة ضمن تدريس الماليات العامة.

وكذلك يناقش الكتاب العلاقات الاقتصادية الدولية، وقضايا في اقتصاديات التنمية من منظور العالم الثالث وما يتعلق بتمويل التنمية ودور الأساليب الإسلامية للتمويل في هذا السياق. ويوصي بأن تكون نظرته انتقادية للنظام المصرفي القائم على الفائدة وبتقديم النظام المصرفي الإسلامي كبديل يضمن الاستقرار والكفاءة والعدالة بمستوى أعلى.[١٨]

• كتاب النظرية الاقتصادية الإسلامية ـ تأليف الدكتور يوسف بن عبدالله الزامل، والدكتور بوعلام بن جيلالي (١٩٩٦ م)، وهو كتاب اختصاصي لتدريس الاقتصاد الكلّي، وفصوله ذكرناها في (المادة «ب» فيما تقدم).

• محاضرات في الاقتصاد الإسلامي ـ (راجع الهامش ٢٩)، (طبعة سنة ١٩٩٤ م). ناقش المؤلفون فيه: نظرية سلوك المستهلك حسب المنظور الإسلامي، وعوامل الإنتاج وتسعير عامل الإنتاج في المنظور الإسلامي، وأنظمة الإنتاج ونظرية سلوك الشركة من المنظور الإسلامي، وتابع (Function) الاستهلاك الكلّي في الإطار الإسلامي، الإدّخار والاستثمار في الاقتصاد اللّاربوي، ونظرية تعيين الدخل وعدم المساواة الاقتصادية، وتاريخ الفكر الاقتصادي لدى المسلمين.

• كتاب قراءات في الاقتصاد الجزئي من المنظور الإسلامي ـ تأليف سعيد طاهر، عيديت غزالي، وسيد عمر سيد عقيل[١٩]، (طبعة ١٩٩٢ م).

يعتبر هذا المؤلف، كتاب دراسي ويضم ستة أجزاء واثنين وعشرين فصلاً. والأجزاء الستّة هي: مراجعة في الاقتصاد الجزئي في إطار إسلامي ـ سلوك المستهلك ـ سلوك المنتج ـ

هيكل السوق ـ تخصيص الموارد ـ التوزيع.

• كتاب التأمين في نظام الاقتصاد الإسلامي ـ تأليف محمد نجاة الله صديقي [٢٠]. ويضم الفصول التالية: الخطر في حياة الإنسان ـ التأمين والمقامرة ـ التأمين في الرأسمالية والإشتراكية ـ التأمين في النظام الإسلامي.

• كتاب قراءات في المالية العامة في الإسلام ـ باشراف م.ا. قليد و م.ا. عبدالله، (١٩٩٥ م) [٢١] مجموعة من المقالات تتحدث في:

المؤسسات والوظائف المالية ـ نظرية السياسة المالية ـ سياسة فرض الضرائب ـ سياسة النفقة ـ توزيع الدخل والدين العام.

• كتاب الإسلام والنقود ـ تأليف رفيق المصري [٢٢] (١٩٩٠ م)، بحث المؤلف فيه: طبيعة النقود، قواعد السلوك النقدي في الإسلام، النقود والنشاط الاقتصادي، النقود الورقية وربطها بمستوى الأسعار.

• كتاب دراسات في الاقتصاد الإسلامي ـ باشراف الأستاذ خورشيد أحمد (١٩٨٠ م) [٢٣]، بحث فيه: رفاهية الإنسان في الاقتصاد الإسلامي، نظرية سلوك المستهلك في المجتمع الإسلامي، البنك اللاربوي، السياسة المالية، دولة الرفاه ودورها في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي.

• كتاب توسيع نظام الوسائل المالية [٢٤] ـ ناقش المؤلفون فيه:

السوق المالية والأوراق المالية في الإسلام، الواسطة المالية، الشهادات المالية، السوق المالية في مصر والسودان وماليزيا وبنغلادش والباكستان.

• كتاب الطب للاعتماد الاستهلاكي (Consumer) في المنظور الإسلامي، تأليف بوعلام جيلالي (٢٠٠٠ م) [٢٥] ـ بحث فيه: الاعتماد الاستهلاكي من منظار الاقتصاد الكلّي، الاعتماد الاستهلاكي الإسلامي، تخمين (estimation) الطلب للاعتماد الاستهلاكي.

• الاقتصاد النقدي والمالي للإسلام، باشراف محمد أريف (١٩٨٢ م) [٢٦] ـ بحث فيه: النقود والبنك والسياسة النقدية، فعالية التخصيص (allocative efficiency) في الاقتصاد اللاربوي، عمليات المصرف المركزي في البنك اللاربوي، التضخم في الاقتصاد

الإسلامي، السياسة المالية، الإدّخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

• العلاقات الاقتصادية الدولية من منظور إسلامي ـ باشراف م.أ. منّان، ومنذر قحف، وآصف أحمد (١٩٩٢ م)[٢٧]، بحث المشرفون فيه: أصول العلاقات الاقتصادية في الإسلام، نظرية الاقتصاد الدولي، المشاكل والامكانيات لتجارة الجنوب للجنوب، البنك الإسلامي الدولي، بنك التنمية الدولية، استراتيجية التمويل الدولية، المؤسسات المالية الإسلامية للتجارة والتنمية.

هـ ـ المنهج:

في هذه المدرسة، يختار الباحث من علم الاقتصاد، أدواته ومفاهيمه التحليلية التي تتلاءم مع طبيعة العقيدة الإسلامية ولا تتناقض مع مبادئ وأسس وقواعد وحدود الإسلام وربما يتعرض لنوع من التطوير والتعديل لبعض هذه المفاهيم والأدوات التحليلية.[٢٨]

ولذلك يكون للمنهج في هذه المدرسة حقّ تكوين واكمال النظرية الاقتصادية وفقاً للعقيدة الإسلامية ومبادئها وحدودها.

٥ ـ المقارنة بين المدرستين:

للمدرسة الفقهية الاقتصادية تراث ضخم تكوّن وتكاثر خلال فترة زمنية تزيد على ١٢٠٠ سنة. أمّا مدرسة الأدب الاقتصادي فهي حديثة العهد حيث بدأ تراثها في الأدب الاقتصادي منذ ظهور المدرسة الكلاسيكية (آدام سميث وأخلافه) يعني منذ سنة ١٧٧٦ م. ولهذا فإنّ تراثها قد تكوّن خلال فترة زمنية لا تزيد على القرنين وعدّة عقود ولكن سرعة التطوّر يكاد يعوض تخلّفها الزمني.

أمّا الجانب الموضوعي فقد شملت أبحاث المدرسة الفقهية الاقتصادية جوانب الحياة الاقتصادية من الوجهة القانونية، ولم تتطرق إلى سائر جوانب الحياة الاقتصادية غير

القانونية أو السياسات الاقتصادية، حتى المواضيع المستجدة فقد بقي عدد منها بدون حكم فقهي.

كما واجهت مدرسة الأدب الاقتصادي نقداً عنيفاً شمل أصالة دراساتها وتحليلاتها للمواضيع الاقتصادى، حيث لا أصالة لها في صياغة المواضيع وحلّ المعضلات الاقتصادية صياغة إسلامية (Islamization) لأنّ هذا الأمر يعتبر تركيباً انتقائياً، وكان هذا على الرغم من أنّ دراساتها وتحليلاتها تتوافق مع متطلبات الزمن وتتقارب من الاقتصاد المتعارف.

٦ ـ النتيجة والاقتراح:

لو أخذنا بنظر الاعتبار كافة الجهود العلمية التي بُذلت في طريق الاقتصاد لإسلامي، نشاهده وقد التفَّ حوله فريقان من الباحثين والمحققين ما بين مؤيّد ونصير، ومجموعتان من الآثار العلمية المدوّنة في مجال العلوم الاقتصادية الإسلامية.

ورغم أنّ الفريقين والمجموعتين يعملان في إطار واحد يسمى الاقتصاد الإسلامي، لكنّهما يشكّلان مدرستين اقتصاديتين بفكرتين متباينتين.

وقد بيّنت هذه المقالة أهم مظاهر وخصائص المدرستين في الاقتصاد الإسلامي. وبهذا الجهد المتواضع، تدخل آداب الاقتصاد الإسلامي مرحلة جديدة من التطور والتحول التدريجي.

والمرحلة الجديدة التي أشرنا إليها هي عبارة عن معرفة كلّ مدرسة من المدرستين (مع الاذعان بنواقصها) والتقدم بخُطى ثابتة نحو الأمام من أجل تطور المدرستين المذكورتين. كما أنّ البحث والدراسة الموضوعية والنقد البنّاء بين رجال المدرستين المذكورتين ذو فائدة عظيمة مثمرة للجانبين.

وكما لا يخفى أنّ الاقتصاد الإسلامي يواجه طريقاً نضالياً صعباً وطويلاً يجب عليه قطعه كي يتوصل إلى ما يتوخّاه.

الهوامش :

1- M.V. chapra, "What is Islamic Economics?" P.48-49.

٢ ـ ع. الطريقي، «الاقتصاد الإسلامي، أُسس ومبادئ وأهداف»، من ١٨ ـ ٢٠.

٣ ـ القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، ١٣٥٢ هـ. ق.

٤ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، ١٩٨١ م.

٥ ـ علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية، ١٣٢٧ هـ. ق.

٦ ـ الشيخ مرتضى الأنصاري، المكاسب.

٧ ـ السيد محمد باقر الصدر، البنك اللاّربوي في الإسلام، ١٤٠١ هـ. ق.

٨ ـ السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ١٣٧٥ هـ. ش.

٩ ـ محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٨ م، ص ٣٢.

١٠ ـ مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة، «مقدمة على الاقتصاد الإسلامي»، ص ٦٤ (باللغة الفارسية).

١١ ـ السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص ٣٦٩.

١٢ ـ نفس المصدر، ص ٤٩، وفي هذا المجال التي تعرض في الكتاب لا يجب أن تكون مستنبطة من المؤلف نفسه، بل قد يعرض الكتاب آراء تخالف من الناحية الفقهية اجتهاد الكاتب في المسألة، وإنما الصفة العامة التي لوحظ توفرها في تلك الآراء هي أن تكون نتيجة لإجتهاد أحد المجتهدين بقطع النظر عن عدد القائلين بالرأي وموقف الأكثرية منه (مقدمة كتاب اقتصادنا، ص ٤٩).

١٣ ـ نفس المصدر، ص ٣٧٦.

١٤ ـ نفس المصدر، ص ٣٨٠. بالنسبة للمنهج، لا يوجد إجماع بين أصحاب هذه المدرسة الفقهية الاقتصادية. على سبيل المثال أنظر: يوسف كما وأبو المجد حرك، «الاقتصاد الإسلامي بين فقه الشيعة وفقه أهل السنّة»، ص ٤٠ ـ ٥٢.

١٥ ـ د.ي.ع. الزامل، و د.ب. جيلاني، النظرية الاقتصادية الإسلامية، ص ٤. وهذا التعريف قريب من التعريف المشهور الذي أورده ساموئيلسون بقوله: «الاقتصاد هو دراسة لسلوك الإنسان وعلاقة هذا السلوك باستعمال الموارد الانتاجية النادرة في انتاج السلع والخدمات وكيفية توزيعها ما بين الأفراد للاستهلاك. (راجع كتاب الاقتصاد لساموئيلسون).

١٦ ـ نفس المصدر، فهرس المحتويات، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٠.

١٧ ـ محمد نجاة الله صديقي، تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي، ص ١١٥ ـ ١٤٧.

18- M. Negatullah siddiqi, "Contemprary Literature on Islamic Economics, PP. 191-315. and M. Nejatullah siddiqi, "Muslim Economic Thinking, Asarrey of Contemporary Literature", 1981.

19- M.N. siddiqi, "Teaching Economics in Islamic perspective", P.244.

20- Saed Taher et al, "Readings in Microeeconomies: an Islamic perspective, 1992. PP. xi-xiii.

21- M.N. siddiqi, "Insurance in Islamic Economy, "Leicester, 1985.

22- M.A. Gulaid and M.A. Abdullah, "Readings in public Finance in Islam, 1995. PP.3-5.

٢٣ ـ رفيق المصري، «الإسلام والنقود»، ١٩٩٠ م.

24- Khurshid Anmad (editor), "Studies in Islamic Economics", 1980. P.Vii.

25- M. Ariff and M.A. Mannan (editor), "Developing A system of Financial Instruments", PP. 3-4.

26- Boualem Bendjilali, "on the Demand for consumer Credit: AN Islamic Setting", P.ii.

27- M. Ariff (editor), "Monetary" and Fiscal Economics of Islam", PP. 1-2.

28- M.A mannen ef al, "International Economic Relations from Islamic perspectives", I.D.B. 1992.

29- Ahmam, Ausaf and K.P. Awan, "Lectures on Islamic Economics", Jeddeh, I.D.B, 1992.

٣٠ ـ د.ي.ع الزامل، و د. جيلالي، «النظرية الاقتصادية الإسلامية»، ص ٢١.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

المصادر :

أولاً ـ «المصادر الإنجليزية»

1- chapra, Mohammad umer, "what is Islamic Economics?", Islamic Development Bank, Jeddah, 1990.

2- Siddiqi, Mohammad Negatullah, "Contemprary literature on Islamic Economics", in: studies in Islamic Economics, Edited by: Khurshid Ahmad, The Islamic Foundation, 1980.

3- siddiqi, Mohammad Nejatullah, "Muslim Economic Thinking; A survey of contemporary Literature", International Centre for Research in Islamic Economics, King Abkul Azize university, Jeddah and the Islamic Foundation, U.K, 1981.

4- Sddiqi, Mohammad Negatullah, "Teaching Economics in Islamic perspective", Scientific publishing centre, King Abdulaziz University, Jeddah, 1996.

5- Sddiqi, Mohammad Nejatullah, "Insurance in Islamic Economy", U.K, the Islamic Foundation, Leicester, 1985.

6- Tahir, Sayyid, Aidit Ghazali and sycd omar syes Agil (editors), "Readings in Microec onomics; An Islamic perspective", Longman Malaysia, 1992.

7- Gulaid, Mahmoud A.J and Mohammad Aden Abdullah, "Readings in public Finance in Islam", I.D.B, 1995.

8- Ahmad, Khurshid (editor), "suidies in Islamic Economics", the Islamic Foundation, U.K, leicester, 1980.

9- Ariff, Mohammad and Mohammad Ali Monnan (editors), "Developiny A system of Financial Instraments, I.D.B, 1990.

10- Bendjilali, Boualem, "on the demand for consumer credit: An Islamic setting", I.D.B, 2000.

11- Ariff, Mohammad (editor), "Monetary and Fiscal Economics of Islamic", King Abdulaziz University, Jeddah, 1982.

12- Monnan, Mohammad Ali and Monzer Kahf and Ausaf Ahmad, "Intenational Econmic Relations from Islamic perspectives", I.D.B, 1992.

13- Ausaf Ahmad and K.R. Awan, "Lectures on Islamic Economics", Jeddah, I.D.B, 1992.

ثانياً ـ «المصادر العربيّة»

١٤ ـ الدكتور الطريقي، عبدالله عبدالمحسن:
«الاقتصاد الإسلامي، أُسس ومبادئ وأهداف»
الطبعة الثانية، توزيع مكتبة الحرمين، ١٤١٠ هـ. ق.

١٥ ـ ابو يوسف، يعقوب بن إبراهيم:
«كتاب الخراج»
القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٥٢ هـ. ق.

١٦ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام:
«كتاب الأموال»
بيروت، مؤسسة الناصر، ١٩٨١ م.

١٧ ـ الماوردي، علي بن محمد:
«كتاب الأحكام السلطانيّة»
مصر، مطبعة السعادة، ١٣٢٧ هـ. ق.

١٨ ـ الأنصاري، الشيخ مرتضى (ابن محمد أمين الدزفولي):
«المكاسب»
طهران، باهتمام حسين كجوري، ١٣٠٥ هـ. ق.

١٩ ـ الصدر، السيد محمد باقر:
● «البنك اللّاربوي في الإسلام»

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠١ هـ. ق
● «اقتصادنا»
مكتب الاعلام الإسلامي ـ مركز النشر، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ. ش ـ ١٩٩٦ م.
٢٠ ـ النهبان، محمد فاروق:
«أبحاث في الاقتصاد الإسلامي»
مؤسسة الرسالة، سنة ١٩٨٨ م.
٢١ ـ المصري، الدكتور رفيق يونس:
«الإسلام والنقود»
جدة، مركز النشر العلمي، الطبعة الثانية، ١٩٩٠ م.
٢٢ ـ الزامل، يوسف بن عبدالله، و، يوعلّام بن جيلالي:
«النظريّة الاقتصاديّة الإسلاميّة»
بيروت، دار عالم الكُتُب، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
٢٣ ـ الصديقي، محمد نجاة الله:
«تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي»
السعوديّة ـ مجلة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ١، ١٩٨٩ م.
٢٤ ـ كمال، يوسف، حرّك، أبوالمجد:
«الاقتصاد الإسلامي بين فقه الشيعة وفقه أهل السُّنّة، قراءة نقديّة في كتاب اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر»
القاهرة، دار الصحوة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.

ثالثاً ـ «المصادر الفارسيّة»

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

٢٥ ـ الدكتور دادگر، يدالله:
● «مروری اجمالی بر ادبیات دوران کلاسیک اقتصاد اسلامی»
فصلنامهٔ پژوهش ـ شماره اوّل ـ پائیز و زمستان ١٣٧٨ هـ. ش، ص ٩٦ ـ ٧١.
● «ادبیات دوران معاصر اقتصاد اسلامی»
فصلنامهٔ پژوهش، شمارهٔ چهارم، ص ٥٥ ـ ٧٢.
٢٦ ـ دفتر همکاری حوزه و دانشگاه:
«درآمدی بر اقتصاد اسلامی»
چاپ اوّل ـ پائیز ١٣٦٣ هـ. ش